

قانون منع الميسر في ولاية آتشيه: دراسة تحليلية في ضوء مقاصد الشريعة  
الإسلامية

**Maisyarah Rahmi Hasan**

*International Islamic University of Malaysia*

*rayyayasmin@gmail.com*

**Abstract:**

*This research aims to study the prevention law of gambling in Aceh. Which has applied since 2003 M. The problem appears from this study is miss understanding of some Achiness society. Some of them accept that the gambling law is applied according to the purpose of Islam on the prohibit gambling. On another perception some of the community in Aceh do not accept it. they argue that the law of prevention gambling in Aceh is just from government not from Syari'. The explanation of appropriation between the purpose of government on applying this law and the purpose of maqashid al- syariah on gambling prevention. And discuss the reason of miss understanding society. So, this research will analyse the problems deal from this law, the solution, and finding out the wisdom of forbid gambling, and the relation prevention gambling law and the maqashid al – syariah on keep the wealth, because the command of preserve wealth is one of the purpose of syariah that Muslim should watch over it. thus, The researcher adopted the inductive methodology and the analytical approach to reach the solution on it. The most important result finding in this study is firm relation between the prevention gambling law in Aceh and maqashid al- syariah. Gambling is prohibited by many evidences and propositions from al-qur'an and hadits. In addition, There are many kind of gambling renowned, the punishment for violate the gambling law is ta'ziriah. This forbidden relate to the command on keeping the wealth. Since that is one of the purpose of syariah. If the prevention of gambling law is approved and applied so that the purpose of syariah is reached as well. Futhermore, the law must be holdout on all Muslims to avoid gambling .*

**Keywords:** Qanun Maisir, Aceh Province, maqashid syariah, hifzul mal

**Abstrak:**

*Kajian ini bertujuan untuk membahas peraturan larangan perjudian di Provinsi Aceh yang telah ditetapkan sejak tahun 2003 lalu menjadi Qanun Provinsi Nanggroe Aceh Darussalam Nomor 13 Tahun 2003 Tentang Maisir (Perjudian). Adapun permasalahan yang terdapat dalam tulisan ini adalah perbedaan persepsi masyarakat Aceh; bahwa sebagian mengetahui Qanun Maisir sebagaimana larangan judi dalam syariat Islam, adapun sebagian yang lain berasumsi bahwa penerapan qanun perjudian ini hanya dari pemerintah daerah Aceh saja dan tidak terlalu menghiraukan qanun tersebut. Penulis akan menggali tentang permasalahan-permasalahan yang muncul dari penerapan Qanun Maisir, sebab dan hikmah dari larangan judi, berikut kaitannya dengan maqashid as-syari'ah Metode yang digunakan penulis guna mencapai target yang diinginkan dalam kajian ini adalah deskriptif analisis. Adapun hasil akhir dari kajian ini adalah penegasan bahwa Qanun Maisir di Provinsi Aceh memiliki kaitan yang kuat dengan maqashid syariah yang merupakan larangan kuat dalam syariat Islam dan sudah ditetapkan larangannya dengan dalil yang kuat dan jelas dari al-Quran dan Sunnah. Dan menghasilkan hukuman cambuk. Sementara Qanun Maisir termasuk dalam salah satu kajian maqhasid syariah yakni hifzhul mal (penjagaan terhadap harta properti), yang merupakan salah satu dari klasifikasi maksud dharuriyat (kebutuhan primer) yang dijaga oleh syariat Islam dan harus dilaksanakan oleh kaum muslimin.*

**Kata Kunci:** Qanun Maisir Provinsi Aceh, maqashid syariah, hifzul mal

## أ. المقدمة

قد أنعم الله تبارك وتعالى علينا بشتى النعم التي لا نستطيع إحصائها. والتي من بينها الشريعة التي تسعى إلى تحقيق مصالح الناس في مختلف الأزمنة والبقاع. ومن الأمور المحرمة التي حرمها الله تبارك وتعالى علينا الميسر، ومن وراء ذلك مقصد عظيم وهو حفظ المال وعدم إسرافه فيما لا ينفع، حيث إن التعامل بالميسر والخمر كما بينه القرآن، يوقع العداوة والبغضاء بين الناس ويصدّهم عن ذكر الله وعن الصلاة، فقال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ }<sup>١</sup>. وقال تعالى: { إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ }<sup>٢</sup>. وإذا تأملنا في هاتين الآيتين الكريمتين، يتضح لنا أن الخمر والميسر من أعمال الشيطان، فحرم الخمر لحفظ العقل حيث إنه يفسد العقل وهو مقصد من المقاصد الشرعية الخمس، وحرم الميسر لحفظ المال حيث إنه يضيع المال فيما لانفع فيه، وهذا مقصد من المقاصد الشرعية الخمس.

## ب. حقيقة الميسر، وتطبيق قانون منع الميسر في آتشيه

معنى الميسر لغة هو: اليسر أو الياسر، والتجزئة، والسهولة، والقمار. وكل هذا، يؤدي إلى معنى السهل أو اليسر، فهو الميسر الذي يسر وسهل في أخذ الشيء، سواء كان مال أو غيره، من غير تعب ولاكد في نيله. والعلماء قد اتفقوا في تعريفهم أن الميسر يعد إلى معنى القمار. أما معنى الاصطلاح فقد عرّف العلماء بتعريفات كثيرة؛ كما قال ابن حجر المكي: "الميسر هو القمار بأي نوع كان"، وقال المحلى: "صورة القمار محرم التردد بين أن يغنم وأن يغرّم."<sup>٣</sup> ونظرت الباحثة في هذا التعريف، أن ابن حجر المكي قد شمل

<sup>١</sup> سورة المائدة، الآية: ٩٠.<sup>٢</sup> سورة المائدة، الآية: ٩١.<sup>٣</sup> منقول في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، ٢٠٠٠م) ج٣٩، ص٤٠٤.

تعريفه في القمار بأي نوع كان، فالميسر يشمل كل أنواع القمار، لكن لم يشمل غير قمار وهو الميسر من غير المخاطر وبغير مال.

وبعد لاحظت الباحثة من التعريفات الواردة للميسر فعرفت بأن الميسر هو: "اللعبة أو المسابقة سواء كان مجانا أو بعوض من حيث اللهو الذي لا يخاطر فيه، أو اللعب بمال الذي يخاطر الناس في لعبه." وهذا التعريف، يكون جامعا مانعا، لأنه يشمل كل أنواع الميسر، وكذلك الميسر في زماننا الحاضر من المسابقات الرياضية أو التلفزيونية أو التلفزيونية مما لم يجد في الزمان الماضي.

الميسر من المحرمات المجمع عليها في الشريعة الإسلامية، وأكل المال به بالباطل، وقرنه الله بالخمير والأنصاب والأزلام في القرآن، وجعل الجميع رجسا ومن عمل الشيطان؛ موقعا للبغضاء والعدوان، وصاد عن الصلاة وذكر الرحمن.

وإن في تحريم الميسر حكمة، التي لا تخلو من منفعة لحياة الناس، فمن حكمة تحريم الميسر هي: قد شرح السيوطي أن حكمة النهي عن الميسر أو القمار هو يفضي إلى العداوة، وأنه أكل مال بالباطل، ويورث العداوة؛ لأن صاحبه إذا أخذ ماله مجانا أبغضه جدا. وهو أيضا يشتغل عن ذكر الله وعن الصلاة. ولا شك أن شدة العداوة والبغضاء تفضي إلى أحوال مذمومة من الهرج والمرج والفتن، وكل ذلك مضاد لمصالح العالم.<sup>4</sup> فمن تلك الحكومات حرمت الميسر، لأن الشارع لا يمنع الشيء إلا بوجود الحكمة. فالأدلة الصريحة دلت على منعه، فمن يعمله فعليه العقاب.

وبعد ذكرت الباحثة الحكمة من تحريم الميسر فستبين بعض المنافع والمضار من الميسر كما ذكرت في القرآن الكريم. قد فسر المفسرون عن المنفعة من الميسر فيما ذكر في القرآن الكريم، في سورة البقرة، الآية: ٢١٩. {وإثمهما أكبر من نفعهما} قال ابن كثير: "أما المنافع فدنيوية من حيث أن فيها نفع البدن، وتخصيم الطعام، وإخراج

<sup>4</sup>السيوطي، الميسر والمسابقات، ص ٣٠.

الفضلات، وتشحيد بعض الأذهان، ولذة الشدة المطربة التي فيها.<sup>٥</sup> فتلك بعض المنافع التي قد فسر العلماء من تفسير الآيات تحريم الميسر. لكن صرحت من تلك الآية أن إثمها أكبر من نفعها.

وبين ابن العربي منافع التي صدرت من الخمر والميسر، وهي ثلاثة مذاهب، كما ذكره في تفسير قوله تعالى: {ومنافع للناس}: "في ذلك ثلاثة مذاهب":<sup>٦</sup> أولها: أنها ربح التجارة. والثاني: السرور واللذة. والثالث: قال قوم من المبتدعة: ما فيها من منفعة البدن؛ ليحفظ الصحة القائمة أو جلب الصحة الفانية بما تفعله من تقوية المعدة وسريانها في الأعصاب (الأغضاء) والعروق، وتوصلت إلى الأعضاء الباطنة الرئيسية، وتخفيف الرطوبة، وهضم الأطعمة الثقيل وتلطيفها. والصحيح عند ابن العربي أن المنفعة هي الربح؛ لأنهم كانوا يجلبونها من الشام برخص فيبيعونها في الحجاز بربح كثير. في الواقع، كثير من المقامرین يلعبون الميسر أو القمار لينال الربح ويضاعف المال لكي يجد أكثر، وأحياناً يكون لعبة الميسر لجلب الصحة البدن الفانية، لأن عندما اللعبة لا يفكر الخاسر وإنما الفائز في ذهنهم. وقوة اليقين على جلب المال الكثير. فإذا خسر، هذا يكون السبب في حزنهم، ويريد أن يلعب مرة أخرى حتى يأخذ المال ويبدله. لذلك وردت أضرار كثيرة في الميسر. وأما أضرار الميسر قد ذكر وهبة الزحيلي في كتاب تفسيره: "أن مضاراً من القمار المعنوية: الشخصية والاجتماعية، فهما سبب إيقاع الناس في العداوة والبغضاء، وسبب الصّد والإعراض عن ذكر الله وعن أداء الصلاة،" ثم قال: "بأن الميسر يؤدي إلى إتلاف الأموال وتبديدها في الوجوه الصّارة غير النافعة، وله مخاطر مؤكدة على أعصاب الإنسان وإيقاعه في القلق والاضطراب."<sup>٧</sup> هذا أضرار صريحة، وقعت في الواقع أن الميسر يولد العداوة، وإعراض عن ذكر الله وعن الصلاة، لأن من يقوم بذكر الله

<sup>٥</sup> ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل الدمشقي، تحقيق: مصطفى السيد محمد، محمد السبرشاد، محمد الفضل العجموي، على أحمد عبد الباقي، حسن

عيا سقطب، تفسير القرآن العظيم، (المملكة العربية السعودية: دار العالم الكتب، ط ١، ٢٠٠٤م) ج ٢، ص ٢٩١.

<sup>٦</sup> ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٣، ٢٠٠٣م) ج ١، ص ٢١٠.

<sup>٧</sup> الزحيلي، وهبة، التفسير الوسيط، (بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دارالفكر، ط ١، ٢٠٠١م)، ج ١، ص ٤٩٦-٤٩٧.

والصلاة، فلا يمكن أن يعمل بذلك، لأنه يخاف بالله، ويعرف أن الله بصير على ما يفعله سرًا أو جهراً.

وعلى هذا المصدر، قد قررت الحكومة آتشييه قانون منع الميسر، وهذا واحد من امتيازات ولاية آتشييه بالنسبة القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٩٩م، جاءت ولاية آتشييه واحدة من ولايات إندونيسيا التي لها امتيازات الخاصة لولايتها وسلطة كاملة لتطبيق الشريعة الإسلامية في هذه المحافظة. بالنظر إلى التاريخ أن هذا القانون جاء لتكميل الخصوصية التي أعطت الحكومة المركزية لآتشييه منذ السنة ١٩٥٩م. وحسب هذا القانون، فيكون تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشييه على حسب اللوائح المحلية. وأما القانون رقم ١٨ سنة ٢٠٠١م، جاء لتكميل القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٩٩م، في السلطة الكاملة لآتشييه في تطبيق الشريعة الإسلامية. وهذا الذي تكون أساسا ومصدرا أساسيا لتطبيق قانون الشريعة الإسلامية في آتشييه.

والعقاب لمن يلعب الميسر قبل تطبيق القانون، كانت الحكومة الآتشييه في قضاء الحكم، ترجع إلى القوانين المركزية الأساسية لبلد إندونيسيا، وليس لها صلاحية في المسائل خارج القانون المكتوب في القوانين الأساسية، الذي قرر منذ استقلال الإندونيسيا سنة ١٩٤٥م. فمن لعب الميسر في هذه الفترة، وعلم الشرطة به، فالحاكم يرجع كل الحكم إلى القانون رقم ٧، سنة ١٩٧٤م.

وبعد أن قررت الحكومة آتشييه بتطبيق الشريعة الإسلامية. فكل من ينتهك هذا القانون، والقوانين الأخرى نحو القانون الحكومة الآتشييه رقم ١٢، سنة ٢٠٠٢م حول الخمر، والقانون حول الميسر رقم ١٣ سنة ٢٠٠٣م، والقانون حول الخلوة رقم ١٤ سنة ٢٠٠٤م، يرجع إلى الحكم الذي قرر في القانون الشريعة الإسلامية في آتشييه.

### ج. أنواع الميسر أو القمار المشهور في آتشييه

وفي عصرنا الحديث تنوعت آلات الميسر وتعددت صنوفها حتى فاقت الحصر أو كاد، وقد تفاقم الأمر مع تطور وسائل الإعلام والاتصال، فخاطر الناس وتغالبا في

المباراة الرياضية بين الفرق، وعبر الشبكة العالمية (الإنترنت)، ورسائل الجوال القصيرة، والمسابقات في القنوات التلفزيونية والإذاعية، وربما سموها ألعاباً أو جوائز أو غيرها من الأسماء اللامعة، وهي لا تغير من حقيقتها شيئاً. فكل ذلك من الميسر والقمار المحرم شرعاً، إذ توفرت فيها كل أركان الميسر. ففي آتشيه مع امتيازتها بتطبيق الشريعة الإسلامية لا يخلو حالها من هذا الفعل القبيح، ولو كان بحمد الله تعالى أخفض بكثير، ويمكن أن نقسمه إلى عدة أقسام، منها:

الأول: فوكر (Poker): وهو اللعب بالكروت؛ فالكروت الأقوى يغلب به صاحبه من يحمل الكرت الأضعف أو الأقل قوة. وطريقة اللعب: أن يتنافس اثنان أو أكثر بعدد من الكروت المختلفة الأثمان لكل كرت منها قيمة متعارف عليها، ويكون أحد المتنافسين يملك كرتاً قوياً يكسب به كروت المتنافس الآخر الذي يحمل كرتاً أقل قوة<sup>٤</sup>. فالمتنافسون يتفقون قبل اللعب مبلغ من المال الذين سيرهنه، فالفائز يمكن أن يأخذه والخاسر سيديم دوماً آمدين، في الدنيا والآخرة.

والثاني: بنتوت Buntut أو ما يسميه توتو الظلام (Toto gelap): وهو أن يشتري شخص نمرّة أو نمائر بمبلغ من المال ليكتسب الأرباح مضاعفة. مثال: إذا اشتري أحد نمرّة بعشرة روبية فإذا فاز سوف يحصل هذا المبلغ إلى مائة روبية، وإذا اشتري نمرتين بعشرة روبية لكل واحد منهما فإذا هذين نمرتين مختاراً سيعيد ما دفعه ضاعفاً مضاعفاً، من عشرين روبية سيكون ٦٠٠ (ست مائة) روبية، وهذا نادر؛ بل هناك من يبذل أكثر من نمرتين، فإذا اشتري بأربعة نمائر بعشرة روبية لكل واحد وإذا فاز سيربح حتى يكون نقوده أكثر من مائة ألف روبية، وهذا نادر.

<sup>٤</sup> عبد الله الزبير عبد الرحمن، (٢٠١٠م)، "صور القمار المعاصرة"، في "المسكاة" يوم الزيارة: ٣/٦/٢٠١١م.  
<http://www.meshkat.net/index.php/meshkat/index/6/8976/content>

وهذا النوع من أشهر النوع الميسر في أتشية، في القرية البدوية حتى الأغنياء يشتركون في لعبها. وهذا الفعل غالبا يلعبها في السر ونظمت بدقة، حتى لا يعلمها الحكومة أو ولاية الحسبة.

الثالث: السباق بالخيل مع الرهن فيه: السباق بالخيل من العادات الإمتيازية في بعض الولايات الآتشية خصوصا في أتشية الوسطى، وآتشية الجنوب الشرقي، وجايو لويس، وفي بنر مرياه، وهم يفتخرون به ويميزون بقوتهم في السباق الخيل. وهذا أساسا من أعمال الطيب لا يقبحة الإسلام بل هذا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: ((كل شيء من غير ذكر الله فهو لهو - أو سهو - إلا أربع خصال: مشي الرجل بين الغرضين، وتأديبه فرسه، وملاعبة زوجته، وتعليم السباحة))<sup>9</sup>.

الرابع: الرهن في مباراة كرة القدم: هذا النوع من الميسر أصعب حله، وهو يزيد يوما بعد يوم، وليس حدث عندما يوجد كأس العالم فحسب، بل كما الرهن في كرة القدم مشهور في بلاد الإوروي في مباراة دوريا، هذا أيضا حدث في أتشية، كما يحدث في دوري إيطاليا، والابجليزية، والإسبانية، والألمانية، والهولندية حتى في دوري إندونيسيا، بل للأسف الشديد، عندما يوجد مباراة بين القريتين سنجد هناك في بعض المناطق من يراهن.

غالبا، هناك من يكون المراهن، فاجتمع الأموال من الناس الذين يراهنون، ثم قبضه، ويحدد قيمة الأموال التي سيتم الحصول عليها، إذا يختار فريق أ (A) سيحصل هكذا وإذا يختار فريق ضده سيربح هكذا، وفي بعض المراهنون سنجد هناك من يحدد نتيجة المباراة، مثلا ٢:١، ٣:١، ٣:٣ وغيره.

<sup>9</sup> المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، الترغيب والترهيب، (الرياض: مكتبة المعارف، ط١، ٢٠٠٣م) ج٣، ص١٣.

والخامس: المسابقات التلفزيونية: وهو المسابقات عبر التلفاز، وصورتها: الأول: المسابقات التلفزيونية التي تطرح بعض الأسئلة على المشاهدين وإذا أجاب أحدهم على السؤال ربح مبلغا من المال، ويرتفع المبلغ مع الإجابة عن كل سؤال، أما إذا أجاب خطأ فإنه يخسر المبلغ الذي ربحه أو معظمه، وهذه الصورة محرمة شرعا لأنها قمار وهو محرم بالكتاب والسنة والإجماع، وقاعدة القمار: ما لا يخلو المتسابق فيه من غرم أو غنم، وهو قد كسب في هذا النوع، منها: أ. من المسابقة يكون خسر إذا أجاب إجابة خاطئة. ب: المسابقات التلفزيونية التي يربح فيها المتسابق مبلغا من المال إذا أجاب الإجابة الصحيحة ويتضاعف هذا المبلغ عند إجابته عن كل سؤال، وإذا لم يعرف الإجابة الصحيحة فإن له أن ينسحب من المسابقة ويربح المبلغ الذي وقف عنده، أو يخسر المال إذا أجاب إجابة خاطئة. هذه المسابقة لا تخلو من القمار لأن المكالمات التليفونية مقصودة ولا يختار من اتصل بهم بل مجموعة منهم لحضور المسابقة والذين لم يختاروا قد خسروا قيمة مكالماتهم، وهذا هو القمار بغض النظر عن انسحاب المتسابق أو استمراره في المسابقة؛ لأنها حرمة أساسا.

والسادس: المسابقات التليفونية تقوم الشركات المختصة بإرسالها على الهاتف المحمول ليجيب عليها صاحب الهاتف، فإذا ما فتح الشخص الهاتف وأجاب عن السؤال إجابة صحيحة فهناك احتمال أن يربح بنسبة واحد في المليون مبلغا من المال أو هدية عينية، وإذا لم يجب؛ فإنها يحتل قيمة الكلمة التليفونية. فهذه المسابقة حكم القمار أيضا؛ لأنه لا يخلو من غرم حيث تحسب عليه قيمة المكالمات في حالة عدم الإجابة الصحيحة.

والسابع: الشطرنج: هذا اللعب قد انتشر في آتشيه منذ زمان الماضي، وزال المجتمع يلعبون به.

<sup>10</sup>السيوطي، موقف الشريعة الإسلامية من الميسر والمسابقات الرياضية والتلفزيونية، ص 111.

وهو لعبة لوحة التي تلعب على لوحة (الرقعة) مقسمة إلى ٦٤ مربعاً، (٨ مربعات × ٨ مربعات) من لونين بحيث يكون كل مربع من لون وبجانبه مربع من اللون الثاني (وغالبا الأبيض أو الأسود)، وهي لعبة ذهنية من أشهر اللُعب في العالم. ويملك كل لاعب ١٦ حجرًا (قطعة) تتحرك كل منها باتجاهات محددة، والأحجار هي ٨ جنود أو بيادق ، وقلعتين وأحياناً تسمى رخ، وحصانين ، وفيلين ، ووزير أو ملكة وملك .أحد اللاعبين يتحكم بالأحجار من اللون الأول (الأبيض عادة) والآخر يتحكم بالأحجار المماثلة من اللون الآخر (اسود عادة). الهدف من اللعبة هو الوصول إلى حصر الملك (أو الشاه) بحيث لا يستطيع الهروب، فاللعبة تنتهي عند تلك النقطة.

فالعلماء لا يختلفوا فيه، أن لعب الشطرنج إذا كان بمال أنه حرم؛ لأنه قمار، والقمار مجمع على تحريمه، قال الجصاص: "ولا خلاف بين أهل العلم في تحريم القمار."<sup>١١</sup>

وإنما وقع الخلاف بين أهل العلم في لعب الشطرنج إذا كان بغير مال. فذهب بعضهم بإباحته؛ لأنه يستعان في أمور الحرب ومكائدة، ولكن بشروط ثلاثة:<sup>١٢</sup> الأول: أن لا يؤخر لعبه صلاة عن وقتها. والثاني: أن لا يكون فيه قمار. والثالث: أن يحفظ لسانه حال اللعب عن الفحش والخنا ورديء الكلام.

فمتى لعب به وفعل شيئاً من هذا الأمور كان سقط المرءة مردود الشهادة، فذهب سعيد بن جبير والشعبي في إباحته، وكرهه الشافعي تنزيهه، وقال الحافظ المنذري: وذهب الجماعات من العلماء إلى تحريمه كالنرد.

#### د. مقاصد الشريعة في تصرف المال وعلاقتها بتطبيق قانون الميسر في آتشييه

مفهوم مقاصد الشريعة: مصطلح "مقاصد الشريعة" يتكون من كلمتين؛ "مقاصد" و"الشريعة". وقد وردت كلمة "المقاصد" في المعاجم والقواميس العربية على مادة ق.ص.د له معان متعددة في اللغة، منها: استقامة الطريق، والعدل، والاعتماد، وإتيان

<sup>11</sup>السيوطي، موقف الشريعة الإسلامية من الميسر والمسابقات، ص٤٨.

<sup>12</sup>المرجع نفسه، ص٤٨.

الشيء، وخلاف الإفراط. وأما الشريعة لغة: فتطلق على الطريق الظاهر الذي يوصل منه إلى الماء، وتطلق على مورد الشريعة الذي يشرعه الناس: أي ينحدرون إليه فيشربون منه ويستقون، وأما الشريعة في الشرع فإنها تطلق على الأحكام التكليفية العملية.

معنى مقاصد الشريعة اصطلاحًا: **قال الشاطبي**: "أن تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام: أحدها أن تكون ضرورية، والثاني أن تكون حاجية، والثالث أن تكون تحسينية. وقال: أن الشارع قصد بالتشريع إقامة المصالح الأخروية والدنيوية."<sup>13</sup> **وَعَرَفَ الطاهر بن عاشور**: "المقاصد هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغايتها العامة والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضا من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها."<sup>14</sup> وقال ابن عاشور أيضا: "أن المقاصد هي الأعمال والتصرفات المقصودة لذاتها، والتي تسعى النفوس إلى تحصيلها، بمساع شتى أو تحمل على السعي إليها امتثالاً."<sup>15</sup> وبعد نظرت الباحثة من الكتب المقاصد، لاحظت بأن العلماء المتقدمين لم يقدموا تعريفا للمقاصد الشرعية رغم استعمالهم لعبارة المقاصد وما في معناها. وأن هذه التعريفات متقاربة في جملتها من حيث الدلالة على معنى المقاصد ومساها.

وأما المال معناه لغة: الميم، والواو، واللام كلمة واحدة، وهي تمول الرجل: اتخذ مالا. ومنها: مال الرجل، يمول، ويمال، مولا مؤولا، إذا صار ذا مال، وتمول مثله، وموله غيره.<sup>16</sup> والمال في معنى الاصطلاحي عرّف طاهر ابن عاشور بتعريفين للمال: أولها:

<sup>13</sup>الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج2، ص8.

<sup>14</sup>ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص146.

<sup>15</sup>المرجع السابق، ص146.

<sup>16</sup>ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص550.

المال: هو كل ما به غنى صاحبه في تحصيل ما ينفع لإقامة شؤون الحياة".<sup>١٧</sup> ثانيها: " المال: ما بقدره يكون قدر إقامة نظام معاش أفراد الناس في تناول الضروريات، والحاجيات، والتحسينات، بحسب مبلغ حضارتهم حاصلًا بكدح".<sup>١٨</sup> إذن، المال هو شيء محتاج في تناول مقاصد الشريعة من الضروريات التي لا بد أن يحفظها، والحاجيات، والتحسينات في إقامة نظام الحياة.

ثم تناول مقاصد الشريعة في المال، وهو يشمل على أن المال ملكية الله: وأصل هذه الملكية يرجع إلى أن الله هو خالق المال ومنشئه وميسر لأسباب اكتسابه، ومن ثم فهو الذي مولهم إياه وحوّلهم الاستمتاع به، وجعلهم خلفاء في التصرف فيه حيث قال الله تعالى: { وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه }<sup>١٩</sup>. والذي يبدو أن مقاصد الشريعة من نسبة الملكية للمال:<sup>٢٠</sup> الأول: إن إضافة ملكية المال لله تعالى تعد ضمانًا وجدنيا لتوحيد المال إلى ما ينفع عباده الذين خلق لأجلهم، وإضافة للعباد جاء توجيهها للملاك إلى الانتفاع بما يملكونه من أموال في الحدود المشروعة لهم دون تعدّ عليها. والثاني: إن تكون مسؤولية البشر في المال الذي سخره الله لهم وأودعه بين أيديهم وأعطاهم حق التصرف فيه مسؤولية شائعة غير محدودة فعمد الشارع الحكيم إلى إقرار الملكية الخاصة بعد غرس معنى الخلافة ليسأل كل فرد عن الحصة التي بين يديه من مال الله الذي آتاه عن حق الجماعة. والثالث: التمشي مع ما فطر عليه الإنسان من توقه لتملك الأشياء وحبه للمال جبا جبا، قال تعالى: { وتحيون المال جبا جبا }<sup>٢١</sup>. مما جعل الشريعة تفضي بربط بعض المال بالأفراد حتى يتخلصوا من كبت الحرمان فيندفع نشاطهم وتحرر مواهبهم في إصلاح المال الذي بحوزتهم وتنميته وفي هذا العمل نفع للجميع أفرادًا وجماعة.

<sup>17</sup> ابن عاشور، أصول النظام الاجتماعي الإسلام، (القاهرة: دارالسلام، ط ١، ٢٠٠٥م) ص ١٩٨.

<sup>18</sup> المرجع نفسه، ص ١٩٨.

<sup>19</sup> سورة الحديد، الآية: ٧.

<sup>20</sup> بن غيبة، مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية، ص ٦٥.

<sup>21</sup> سورة الفجر، الآية: ٢٠.

فالمال ما يحتاج الناس إليه في تناول الأشياء في حياتهم. للمسكان، والبيت، والطعام، والدراسة، وغير ذلك من احتياج المعاش. وفي ناحية أخرى أن المال وسيلة لا غاية: إن المال ضروري من ضرورات الحياة لا غني عنها في إقامة حياته وإصلاح معاشه وقضاء حاجته، وتبلغ الشريعة في نظرتها للمال أقصى درجات الكمال عندما ترى أن المال وسيلة وليس بغاية في حد ذاته، فهي بهذا تجرد من كل قدسية ذاتية حتى لا يكون الشغل الشاغل والهـم الوحيد للإنسان، يلهث وراءه، ويسعى في اكتسابه طمعا في جمعه، ورغبة في ثرائه،<sup>22</sup> فالصريح المال وسيلة لا غاية. وسيلة في إقامة العبادة، والحاجيات اليومية، والتحسينات. لكنه ليس غاية الحياة. الناس لا ينجي للمال، لكن المال وسيلة لتناول غاية حياة العباد. لأن حقيقة الغاية من حياة الناس هي رضا الله، وسعادة في الدنيا والآخرة. وبعد أن نعرف مقاصد الشريعة في تصرف المال، فهناك مصلحة ومفسدة في تصرف المال، لأن قد خلق الله في الدنيا المصلحة والمفسدة، الحرام والحلال، الصح والباطل. والمقصد العام من التشريع هو حفظ نظام حياة الناس بصلاح المهيمن عليه، كما ذكر الطاهر ابن عاشور: "أن المقصد العام من التشريع فيها هو حفظ الأمة واستدامة صلاحه بصلاح المهيمن عليه، وهو نوع الإنسان. ويشمل صلاحه صلاح عقله وصلاح عمله، وصلاح ما بين يديه من موجودات العالم الذي يعيش فيه."<sup>23</sup> هذا ما يقول ابن عاشور عن مقاصد، فهو يشمل كل ما يتعلق بمصلحة الأمة وسلامتهم في الدين والدنيا والآخرة.

ومن بعض مقاصد الشريعة من الأموال كما يلي: الأول: إبعاد الضرر عن الأموال؛ إن من أهم المقاصد الشرعية هي حسم مادة الضرر عن جميع تصرفاتها، وحيث كانت الأموال من أعظم أبواب الشريعة خطراً وأكثرها غرراً، حرصت الشريعة على حفظها وإبعادها عن جميع أنواع الضرر. والثاني: حسم الضرر في التصرفات المالية؛ إن الضرر قد

<sup>22</sup> بن غيبة، مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية، ٦٨.

<sup>23</sup> ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص ٢٧٣.

ثبت تحريمه في الشريعة فحيثما وقع امتنع، وقد خصت السنة، منها نوازل واقعة ليحمل عليها غيرها، وتقاس عليها نظائرها، مثل نهي عليه الصلاة والسلام من أن يبيع الرجل على بيع أخيه. والثالث: منع الإضرار بأموال الغير؛ إن كل شيء منع منه الإنسان لحق نفسه فهو ممنوع منه في حق غيره، ومن ثم فإن المرء لما كان ممنوعاً من إلحاق الضرر بماله كيفما كانت طبيعته فهو ممنوع من ذلك في حق أموال غيره. والرابع: جبر الضرر اللاحق بالأموال؛ إن الشريعة كما حرصت على حماية الأموال والتصرفات المرتبطة بها من أي ضرر متوقع، وذلك بوضع جملة من الشروط والأحكام الوقائية، حرصت أيضاً على رفع كل ضرر واقع يلحق الأموال أو الأشخاص المتصرفين فيها وذلك بجبره والتعويض عنه والعقاب عليه ولأجل ذلك شرع باب الضمان. وهو عند الفقهاء على نوعين، فمنه ما يجب بالتعدي ومنه ما يجب للمصلحة العامة وحفظ الأموال. والخامس: منع أكل الأموال بالباطل؛ إن المقصود بأكل الأموال بالباطل هو أكله بغير حق شرعي. ويكون الأكل الأموال بالباطل على وجهين، أحدهما: أن يكون على جهة الظلم نحو الغصب والخيانة والسرقه، والثاني: على جهة الهزل واللعب كالذي يؤخذ في القمار والملاهي ونحو ذلك<sup>24</sup>.

وإثبات مقاصد الشريعة في تحريم الميسر هو بيان علة النهي عن الميسر أو القمار: قال السيوطي أن العلة كما عرفها العلماء الأصول: (الوصف الظاهر المنضبط المعرف للحكم) ومن شروطها: أن تكون مطردة، فإن وجدت العلة وجد الحكم، وإذا تخلفت العلة تخلف الحكم، ويمكن أن نستنبط علة النهي عن القمار من الآثار الآتية: <sup>25</sup> قال بعضهم: ما لا يخلو اللاعب فيه من غنم أو غرم. قال مالك: وميسر القمار ما يتخاطر الناس عليه. قال مجاهد: كل شيء يقع فيه خطر فهو من الميسر أي القمار.

<sup>24</sup> المرجع نفسه، ص ١٢٥-١٢٦.

<sup>25</sup> السيوطي، موقف الشرعية من الميسر والمسايقا والرياضية، ص ٣١.

إذن، الميسر ممنوع في الإسلام، لأن أضرارها أكثر من نفعها، وأن فيه حكمة كثيرة، كما أن الشريعة لا يمنع الشيء إلا فيه ضرر، ولا يجلب ويبيح الشيء إلا فيه نفع ومصلحة. فلذلك يجب على المسلم أن يبعد من فعل الميسر لسعادة الحياة، وحفظ الأموال في الخير والبركة إن شاء الله تعالى.

#### د. تطبيق قانون منع الميسر في آتشيه

وعقوبات التعزيرية في الميسر في آتشيه. كما ذكر في الباب (٧) قانون حكومة الآتشيه رقم ١٣ سنة ٢٠٠٣م، وهو كما يلي: تحديد العقوبات: كل منتهك القانون، يجلد أمام الناس على الأكثر ١٢ مرات، وعلى الأقل ٦ مرات. وكل شخص أو شركات إذا انتهك القانون والحدود المعينة، يعاقب بالغرامة مقدارها ٣٥.٠٠٠.٠٠٠ (خمسة وثلاثون مليون روبية) على الأكثر و ١٥،٠٠٠،٠٠٠ (خمسة عشر مليون روبية) على الأقل. مادة (٢٦): تكرار انتهاكات يزيد العقاب ٣/١ (ثلث) من حيث العقوبة. مادة (٢٧): إذا انتهك الشركات فالعقوبة على مسؤول الشركات. وإذا وجد ارتباط العمل، فتكون العقوبة بالغرامة. مادة: (٢٤) يقدم التسهيلات للميسر. يعاقب بالغرامة بقدرها ٣٥،٠٠٠،٠٠٠ (خمسة وثلاثين مليون روبية) على الأكثر، و ١٥،٠٠٠،٠٠٠ (خمسة عشر مليون روبية) على الأقل. فهذه العقوبات مكتوبة في القوانين الحكومية الآتشيه مخيرة غير محدودة. لأن الميسر يكون من باب التعزير ليس من الحدود. فالحاكم له السلطة أن يحدد العقاب المناسب لمنتهاك القانون، سواء كان العقاب من الأقل أو من الأكثر أو من الأوساط، تبعًا إلى أفعال المخالف فيها.

وكما ذكرت في تحديد العقوبات الميسر، بأن العقوبة التعزير لمن ارتكب الميسر، فعلى الحاكم أو القاضي أن يخير بين أن يجلد ٦ مرات على الأقل أو ١٢ مرات على

الأكثر. وغرامة لمن يقدم التسهيلات للميسر: ١٥ مليون روبية على الأقل و ٣٥ مليون روبية على الأكثر. فلم يحدد العقوبة معينة، فالحاكم يقضيها حسب حالة المناسب لمنتهك القانون.

وأقسام التعزير الذي ثبت في تطبيق الشريعة الإسلامية في أتشيه؛ هو الجلد والغرامة. و يرجوع إلى القرآن والشريعة الإسلامية، قد قسم العلماء التعزير إلى أقسام متعددة؛ من التعزير بالقتل، الجلد، القطع، الديات، الحبس، وغيرها من العقوبات التعزير.<sup>26</sup>

فالجلد هو أشهر العقاب عند العلماء في التعزير، فحث الحكومة الآتشييه أن يناسب هذا العقاب بالحبس والغرامة، أو على الأقل مكتوبا هذا العقاب في القانون المركزية من الجنس العقوبة التعزيرية. وقد أخذ آتشييه ماليزيا، وسنغافوري، وسعودية كنموذج في تطبيق القانون الجلد.

الشريعة الإسلامية ليست للحكومة فحسب، وليست للمجتمع بخصوصها، وإنما الشريعة الإسلامية لكل المسلمين في العالم. وتطبيق الشريعة الإسلامية ليست مسؤولية على الحكومة فقط، ولكن مسؤولية على كل الناس في العالم الإسلام. وآتشييه ولاية بامتيازات الخاصة بتطبيق الشريعة الإسلامية من محافظة إندونيسيا يحث في تطبيق الشريعة كافة في هذه الولاية. لكن مادام الحكومة والمجتمع لا يشتركان في قيامها، فلم يكن النجاح فيها، وهذا ما رأيت فيها. لأن الواعية أول الشيء وأهم الشيء في تطبيق القانون الشريعة.

<sup>26</sup> Ibid, P.99.

فهنا نقول أن الشريعة الإسلامية هي وسيلة لسعادة في الدنيا والآخرة، والنبي صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة للمسلمين أن يتبعوا به، برسالته، وبقدواته، وشريعته، حتى تكون النجاح ودخل الجنة إن شاء الله تعالى.

فموقف الحكومة الآتشية في تطبيق القانون في آتشيه، والحكومة في هذا الحالة كوسيلة في تربية وتطبيق الشريعة الإسلامية في هذه الولاية. وقد بدأ تطبيق وتنفيذ الشريعة الإسلامية في آتشيه منذ يوليو ٢٠٠٤م، ونشأ هذا القوانين قد غيّر تشريح إنفاذ القانون في هذه الولاية، وأما الوكالات في تنفيذ القانون الشريعة الإسلامية في آتشيه هي؛ المحكمة الشرعية، وولاية الحسبة، وإدارة شؤون الإسلامية. فالمحكمة الشرعية هي التي تقضي الحكم على المنتهك القانون، وولاية الحسبة كالشرطة في مراقبة والمحتسب. وإدارة شؤون الإسلامية هي إدارة في الرجوع البيانات عن تطبيق الشريعة الإسلامية، والمجلس الإنتشار العلماء الآتشية في اتفاق الحكم الشرعي المتعلقة بالوقائع الحالية الحديثة. فهذه الهيئات والمجالس الآتية تساعدن الحكومة في تطبيق القانون ولاية آتشيه، منها قانون منع الميسر.

و هناك مشكلات في تطبيق القانون في آتشيه، منها: الأول: محدودية السلطة. بعد طُبّق الشريعة الإسلامية، يكون آتشيه محافظة امتيازية في إندونيسيا. ومع ذلك تحتاج إلى وسائل، ووزارات، وديوانات، وشرطة الخاصة للقيام بتطبيق هذه الشريعة. فقرر القانون بامتناع الخمر والميسر والخلوة، وأسس محكمة الشرعية، وبيت المال، ووزارة الشؤون الإسلامية وكذلك المحتسب أو ما يسميه الأتشييون بولاية الحسبة. وهذه الحالات لا نجدها في ولاية أخرى في إندونيسيا.

ومع هذا، مازال آتشيه محافظة من محافظ إندونيسيا، فكل ما يريد الحكومة الأتشية لزم أن يوافق عليه الحكومة المركزية أولاً. فظهرت المشكلة، ومن أظهرها، محدودية السلطة الحكومة الآتشية، خصوصا في مسألة تطبيق القانون الشريعة الإسلامية. فهذا ما نجدها في المحتسب، إن للشرطة الشرعية (ولاية الحسبة) السلطة المحددة، ما لهم إلا

السلطة في قبض المخالفين أو المنتهكين في الشريعة فقط - من غير السلطة لفحص المخالفين - ثم يسلمها إلى الحاكم، والحاكم هو الذي يحكم به، بالإضافة ليس لهم السجن للمخالفين الشرعيين.

والآثار من هذا، يسبب هروب كثير من المخالفين قبل تسليمهم إلى الحاكم. وكأنّ فيه تداخل الواجبات بين الشرطة والولاية الحسبة، فيرى الشرطة أن قبض المقامرون من واجبات المحتسب وكذلك المحتسب. وهذه السلطة تختلف بسلطة الشرطة الحكومية، بأن لهم السلطة في قبض المجرمين، والمخالفين، وفحصهم، وإدخالهم إلى السجن قبل أن يحكمهم الحاكم. فضلا، للشرطة الحكومية السجن خاص للمخالفين ولهم الأسلحة والبندقية، وأما الولاية الحسبة في أتشيه ليسوا لهم كل هذا، مما يسبب إلى إهمال المخالفين أمام رجال الحسبة، وإذا مروا بهم يتغامزون.

والثاني: إنتهاكا من الموظف الحكومي. فلأسف الشديد، إن بعض مرتكبين القانون في هذه المنطقة هم الموظفين الحكوميين، ورجال الشرطة، أو ولاية الحسبة نفسها، وهذه مشكلة كبيرة. فكيف سيُطبق القانون إذا من يدعون إليها هم الذين ينتهكون بها. ودليل على ذلك لأن بعض الموظفين الحكوميين، وغيرهم من رجال الشرطة والمحتسب لا يفهمون حقيقة الشريعة الإسلامية تمامًا، سببا من نقصان معرفة علوم الدينية ونقصان الوعي الحكومة إليهم، فيعملوا واجباتهم بدون احترامها بهذه القوانين، حتى هم الذين ارتكبوها، وتجاوزها، وانتهكوا نظام الشريعة الإسلامية، منها: الميسر، والخمر، والخلوة، والرشوة، وغير ذلك.

مثالا، ما حدث في لنجسا، أتشيه الشرقية، في تاريخ ٢٠١٠/١/١١ بأن ثلاثة من رجال ولاية الحسبة قبضوا رجالا وامرأة يتخلا في مكان ما، فحملوها إلى إدارتهم، فيعملوا كيفما شائئوا حتى يغتصبون تلك امرأة، بل يتناوبون عليها.<sup>٢٧</sup> فهذه مصيبة

<sup>27</sup> Detiknews, (2010), "Wanita Aceh Diperkosa Bergantian di Dalam Tahanan oleh Polisi Syariat", access on May 30, 2011, from "Forum Detik".  
<http://forum.detik.com/showthread.php?p=10431943>

كبيرة، ولو كانوا سُجنوا بعد ذلك، ولكن آثرهم يسيئون ثقة ولاية الحسبة، فذهب اطمئنان المجتمع إليهم، بل يستهزئون بشئوهم ويقولون عليهم قولاً منكراً وزوراً.

والثالث: قلة الموارد البشرية. وهذه من المشاكل الكبيرة في تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه، لكون هيئة الشريعة الإسلامية تحتاج إلى العلماء الخبراء في وضع القوانين، ووضع شكل مناسب لتطبيق الشريعة الإسلامية والأمور المتعلقة بها، قبل إعلانها، وتطبيقها في المجتمع. فكون شأن الموارد البشرية من العلماء، والمفكرين، والخبراء، ذو أهمية بالغة، من أهمّ الشيء في وضع القوانين، وفي إنجاح برنامج تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه.

والرابع: عدم استعداد مجتمع آتشيه في مواجهة تطبيق الشريعة كافة، ومن المسائل التي تؤدي إلى تلك المشكلة منها: ١. جهلهم عن حقيقة الشريعة الإسلامية، هم قالوا أن تطبيق الشريعة الإسلامية في زمان الحاضر غير مناسبة، وهي من نوع القسوة وانتهاكا على حقوق الإنسان.<sup>٢٨</sup> حتى أمر منظمة العفو الدولية (Amnesty International) بإلغاء عقوبة الجلد في آتشيه. قال سام زاريفي (Sam Zarifi) كمدير منظمة العفو الدولية في آسيا والمحيط الهادئ (Asia Pacific): "يبدو أن الحكومة آتشيه يزيدون عقوبة الجلد التي تتعارض مع القانون الدولي، فتجب على الحكومة المركزية إندونيسيا أن توقفها، لأنه من القسوة، وانتهاكا ومهينة على حقوق الإنسان، ومن التعذيب غالباً."<sup>٢٩</sup>

ومع ذلك، رفضت هذه الإنتقادات جماعة من العلماء آتشيه، وقالوا بأن هذه المقولة نشأت بسبب الجهل عن الإسلام، وشريعته، ومجتمع آتشيه، كما قاله مسلم إبراهيم كرئيس مجلس الإستشاري للعلماء (Consultative Assembly of Ulema) آتشيه:

<sup>28</sup> Aknews, (2010), "Kontras Aceh Serukan Penghapusan Cambuk", access on June 5, 2011, from "Aceh Kita". <http://www.acehkita.com/berita/kontras-aceh-serukan-penghapusan-cambuk/>.

<sup>29</sup> Serambi Indonesia, (2011), "Amnesty International Minta Hukuman Cambuk Dicabut", access on June 6, 2011, from "Serambi Aceh News". <http://aceh.tribunnews.com/news/view/56907/amnesty-international-minta-hukuman-cambuk-dicabut>.

"ومن حقهم في انتقاد، ولكن طالما أنهم لا تسعون إلى فهم الشريعة، فسوف يستمرون في انتقاد شيء لا يعرفونه إلا قليل.<sup>30</sup> فلذلك يحتاج المجتمع آتشييه إلى التوعية الدينية، والتوجيهات، والإرشادات، والتنشئة الاجتماعية من قبل العلماء والحكومة، والمجتمع أجمعين.

والثاني: قلة الوعي وغير جادة المجتمع في التطبيق. ومن الدليل على قلة الوعي وغير جادة المجتمع في تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشييه هو إهمال بعض المجتمع ببعض الأحكام الدينية؛ مثلاً في ستر العورة، كان ستر العورة واجب على المسلمين والمسلمات، ولكن نرى في الواقع، بعض المجتمع مازالوا فتحوا بعض عورتهم في الأماكن العامة، مثلاً النساء غير محجبة، واستعملت الملابس الضيقة، والرجال يستعملون السراويل القصيرة، ونحو ذلك.

#### هـ. مصلحة من تطبيق قانون الميسر في آتشييه

إن الغاية من تطبيق القانون الشريعة الإسلامية - كما ذكرنا سابقاً - هي المصلحة الأمة، ولتحقيق ما شرعه الله تعالى لعباده، لسعادتهم في الدنيا والآخرة.

فلاحظ من ذلك، بأن المصالح من تطبيق قانون الميسر ما يلي: الأول: المصلحة للأمة؛ إن لتطبيق قانون الميسر في آتشييه منافع كثيرة للأمة في نظام حياتهم، لتربيتهم بتربية الإسلام الكافية في كل جانب من جوانب الحياة. فلما كان إثم الميسر أكثر من نفعه، ومفسدته أعظم من مصلحته، فحرمه الشريعة، فلا يجوز لأحد أن يلعب به، لأنه رجس ومن عمل الشيطان. والثاني: تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، لا ضَرَرَ وَلَا

<sup>30</sup> Jihad Watch, (2011), "Indonesian Islamic clerics strike back at Amnesty International criticism: "Everyone must respect Islamic Shariah in Aceh", access on June 6, 2011, from "Jihadwatch". <http://www.jihadwatch.org/2011/05/indonesian-islamic-clerics-strike-back-at-amnesty-international-criticism-everyone-must-respect-islam.html>

Nurdin Hasan, (2011), "Aceh Clerics Hit Back at Amnesty International's Statement", access on June 7, 2011, from "thejakarta Globe". <http://www.thejakartaglobe.com/indonesia/aceh-clerics-hit-back-at-amnesty-international-statement/442642>

ضِرَار؛ كما عرفنا بأن الله تعالى لا يمنع الشيء في هذا الدنيا إلا لعلته النهى عنه، فالميسر واحد من الأعمال الذي منعه الله على عباده، لأن فيه الضرر كبير. والثالث: تعليم الناس بأن الميسر ليس وسيلة لغنى، وإنما وسيلة للفقير. قد يتصور في الذهن المقامر بأن هذا اللعب سيعطيه ربحاً قليلاً كان أو كثيراً. والمقامر يعتقد بأن القمار وسيلة للإثراء؛ لأنه يفوز فيه أصبح أغنى مما كان عليه قبل المقامرة، وإذا خسر صار أقل ثراء مما كان عليه. وغالبًا، المقامر سيفعل أي شيء من أفعال وأعمال مجرد لعب الميسر. فبهذا القانون سوف يرشد المقامر ويربيه بأن الميسر ليس عمل جيد، ولكن يخاطر حياته.

والرابع: هداية الناس في طريق الصحيح بالتصرف في أموالهم، إن الله تعالى لما نهي عن الشيء أمر ضده؛ فنهى الله عباده عن الزنا وأمرهم بالنكاح، ونهى الله المسلم عن الخداع فأمره بالأمانة، ومنعه عن الميسر فأرشدته بابتغاء من فضله. الميسر قد أدى إلى إضاعة المال ليصرفه في شيء خبيث وغير النافع، وكذلك فيه أكل مال الناس بالباطل، لأن يجد المال بغير اكتساب وبغير السعي فيه، بينما الله تعالى أمر عباده باكتساب المال، حتى لا يكونوا من الكسالى.

والخامس: إقامة الدين الإسلام الكافة. الإسلام شريعة كاملة، لا يجزئه، فعل بعض وترك بعض آخر كما فعله اليهود والنصارى، كلاً! فلما كان المسلم يشهد بأن لا إله إلا الله وبأن محمداً رسول الله يجب عليه أن يتيقن ويعمل ما أمره الله ونبيه في القرآن والسنة، ويترك ما قد نهى عنه.

والسادس: الاجتناب من المعاصي. الميسر من المعاصي، كما هو من الملاهي التي يؤدي قليلها إلى كثيرها، ويوجه صاحبها إلى تصرف المال بغير النفع، فكثيراً ما يدفع صاحبه إلى الإدمان، كإدمان المخمورين على الخمر، ويؤدي إلى العكوف عليه كما يعكف على الأوثان عبّادها. وللأسف، ليس كل المسلم يعلم بأن الميسر حرام وأن الله تعالى قد نهى عنه، فبتطبيق هذا القانون يتوقع من أفراد المجتمع أن يعرف بأن الميسر أمر

حرام ومن المعصية القبيحة. فلا يقربه ولا يلعبه لأنه يضر الحياة. والله لا يجمع الأمر إلا فيه المفسدة.

والسابع: دليلاً بأن آتشييه من بلاد المسلم الذي يطبق الشريعة الإسلامية. في يومنا هذا، لا يوجد البلاد أو المناطق يطبق فيه الشريعة الإسلام إلا قليل ونادر، فبهذا القانون، يعلم الناس في العالم بأن ولاية آتشييه واحد من ولايات الإسلام الذي يطبق الشريعة الإسلامية في حياتهم.

والثامن: طريق لإعادة هوية الإسلامية لآتشييه. فقد ذكر التاريخ بأن الآتشييين قد طبق بالشريعة الإسلامية من زمان الممالك الماضية، وإن كانت الحكومة في ذلك الزمن لا يجبر المجتمع في قيام الشريعة الإسلامية، لأنهم كانوا يطبقون الشريعة بالوعي. وهذا خلاف عصرنا هذا، أن الناس يكسلون في هذا العصر بتطبيق الشريعة الإسلامية، ويزعمون أنها ليست مناسبة.

كثير من المجتمع الآتشييه لا يعلمون بأن الحكومة تسعى إلى عودة الأمة إلى صورتهم الأصلية، كما وجدوا في صورة أجدادهم، صورة مجتمع المدني الإسلامي، مملوثة بعون الله تعالى، بلدة طيبة ورب غفور. نتمنى في وقت لا يعلمه إلا الله ستكون المجتمع آتشييه السابقون. كما قاله رئيس ولاية الحسبة في بندا آتشييه: "أن بهذا تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشييه، نتمنى أن يعود المجتمع الأتشيوية إلى صورة الخاصة لديهم، كما فعل آباءنا السابقون الذين كانوا يعتمدون بدين الإسلام الكافة"<sup>31</sup>.

## و. عملية الجلد في آتشييه

إن الشريعة الإسلامية قد انتشر في آتشييه منذ زمان الممالك. لكن المجتمع الأتشيوية اليوم لم يعمل الشريعة الإسلامية كافة، كما حدث كثير من الوقائع حول

<sup>31</sup>مقابلة مع رئيس ولاية الحسبة بندا آتشييه، ١٤ يونيو ٢٠١٠م.

انتهاك قانون الشريعة الإسلامية في آتشيه. ولم تنجح الحكومة في تطبيقه. وذلك بسبب قد ذكرت الباحثة في المبحث عن المشكلات تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه. والجلد واحد من نوع العقاب لمخالف القانون في آتشيه، وهذا العقاب هي عقوبة التعزيرية على المنتهك. فالميسر مثلا، يجلد المقامر أو لاعب الميسر على الأقل ست جلادات واثني عشرة جلادات على أكثرها. وقد جرت هذه العقوبة لمن ينتهك القانون، مثلا في المنطقة آتشيه الكبرى، جلد الجلاد أربعة المقامرين أمام الناس بعد أن حكم المحكمة الشرعية وإدارة المدعي العام عليهم. لكن مازال المقامرون يلعبون الميسر ولم ينتبهوا هذه العقوبة. وذلك، ما زال نجد كثير الأخبار في الجريدة الأتشييه حول هذه الانتهاكات.

ولو نظرنا إلى الواقع، رجال الحكومة قد عملوا وظيفتهم، ولكن المسألة هي الوعي لدى الحكومة والمجتمع، وهذا محتاج هنا. ليس فقط يعاقب، ولم يختبر فيه. وعرفنا أن المقصد من العقوبة هي التنبيه بألا يفعله مرة أخرى، وإذا لم ينتبه على المخالف، فماذا يحصل من هذا العقاب؟ ما هو إلا التعب ولا أثر فيها! فهذا الذي يجب على كل المسلمين في آتشيه أن ينتبه فيها.

حسب الواقع، كثيرون في المجتمع لا يعرفون حقيقة القانون، هم لا يعرفون أن هذا القانون مازال يجري في آتشيه. ويمكن أن نستخلص ٥٠ في المائة من المجتمع آتشيه يعرفون تطبيق القانون فهما تماما، وأما الباقون لا يعرفون كذلك.

وهذه الدراسة ستكتشف لنا بأن القانون في آتشيه لم يكن كافية، كما تتمنى الحكومة عند إقامتها. وقال رئيس ولاية الحسبة في بندا آتشيه: "الشريعة الإسلامية في آتشيه مازال في المستوى التجريبية، أو ما يقال "Try and Error". فلذلك تحتاج إلى التنقيح والتشجيع من كل جوانب، حتى تكون هذا التطبيق كافة في آتشيه."<sup>32</sup>

<sup>32</sup> مقابلة رئيس ولاية الحسبة في بندا آتشيه، ١٤ يونيو ٢٠١٠م.

وقال رئيس المحكمة الشرعية في بندا أتشيه: "هذا القانون أيضا يحتاج إلى التصحيح والتنقيح، لأن فيه بعض الأشياء لم يكمل ولم يكفي ليقضي مخالفتي القانون بكاملها."<sup>33</sup>

وقال رئيس المجلس الاستشاري للعلماء: "هذا القانون فيه بعض المشاكل، منها: قلة الخبراء والموارد البشرية في علم القانون والشريعة الإسلامية، بحيث أن الجلالد لم يكن له خبرًا مطلوبًا. كل شيء يحتاج إلى الاختبار، حتى يكون تامًا في تطبيقه." ثم قال: "ومسألة المال، من حيث قلة الأموال لتصرفات الإجراءات في تطبيق هذا القانون."<sup>34</sup>

من هنا، يتضح لنا، بأن تطبيق هذا القانون، لم يكن كاملاً، سواء كان من رجال الحكومة، أم من المجتمع. فهناك الحاجة إلى التعاون بين الحكومة والمجتمع لنجاح هذا التطبيق. لأن الشريعة الإسلامية ليست فقط القانون، لكن وسيلة المسلمين لنجاح في الدنيا والآخرة، ولسعادة في الدارين.

وحسب عدد الانتهاكات من سنة ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٩م، نجد بأن منتهكي الميسر، بعد مرور الزمان ينقص سنويًا، هذا شيء جيد في التشجيع على تطبيق القانون في أتشيه ليكون كافة، ولولم يكن كاملاً، الحكومة قد جربوا شيئاً أحسن ما لهم وعندهم. فنحن المجتمع لا بد أن نشجعهم ونساعدهم في تطبيق الشريعة الإسلامية في هذه الولاية.

قال رئيس ولاية الحسبة: "أن منتهكي الميسر، قد نقص من سنة إلى سنة، ولولم تكن كاملاً، لكنهم يسعون في انتشار القانون حول المجتمع بقدر ما استطاعوا، حتى المجتمع كلهم يعرفون بتطبيق القانون الشرعية الإسلامية في ولايتهم."<sup>35</sup>

<sup>33</sup> مقابلة مع رئيس المحكمة الشرعية في بندا أتشيه، ١٦ يونيو ٢٠١٠.

<sup>34</sup> مقابلة مع رئيس المجلس استشارات العلماء في بندا أتشيه، ١٦ يونيو ٢٠١٠م.

<sup>35</sup> مقابلة مع رئيس ولاية الحسبة في بندا أتشيه، ١٤ يونيو ٢٠١٠م.

## الخاتمة

ومن أهمّ النتائج التي توصلت إليها بعد البحث والدراسة والتحليل، وهي على النحو الآتي: الشريعة الإسلامية جاءت لجلب مصالح العباد، ولدرء المفسد عنهم في الحياة الدنيا، عاجلاً وآجلاً. وقد حرم الله تعالى الميسر عند مجيء الإسلام بالأدلة المتعددة من القرآن والسنة والآثار، وقد اتفق العلماء على تحريم القمار. لأن فيه أضرار كثيرة؛ منها أنه يصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وأن الميسر رجس ومن عمل الشيطان. والحكمة من تحريم الميسر هي: يفضي إلى العداوة، وأنه أكل مال بالباطل، ويورث العداوة؛ لأن صاحبه إذا أخذ ماله مجاناً أبغضه جداً. وهو أيضاً يشغل عن ذكر الله وعن الصلاة. ولا شك أن شدة العداوة والبغضاء تفضي إلى أحوال مذمومة من الهرج والمرج والفتن، وكل ذلك مضاد لمصالح العالم.

وأما مقاصد الشريعة في المال فهي؛ بأن المال ملكية لله، وأنه وسيلة لا غاية. المصلحة والمفسدة في تصرفات المال؛ - والمصلحة هي شيء فيه صلاح قوي في تصرف المال، وأما المفسدة هي وصف للفعل يحصل به الفساد في تصرفه-. والمقصد الشرعي من الأموال هو؛ إبعاد الضرر من الأموال، ومنع أكل الأموال بالباطل، ومنع إضاعة المال. وهذا الغرض من منع لعب الميسر.

إن تطبيق الشريعة الإسلامية قد وجد من زمان الممالك الإسلامية في آتشيه، وبعد أن قرر القانون ٤٤ سنة ١٩٩٩م بامتيازات الخاصة لآتشيه، أعطت الحكومة الإندونيسية لآتشيه حق استقلال في تطبيق وتنفيذ الشريعة الإسلامية الكافة في آتشيه. والقوانين التي قررت في آتشيه منها القانون رقم ١٣ سنة ٢٠٠٣م عن الميسر. وأما نظريات تطبيق القانون في آتشيه على الأساس؛ نظرية مقاصد الشريعة، والتدرج في الحكم، والمرونة، والفعالية في تطبيق الحكم.

وعقوبات التعزيرية في ارتكاب الميسر تشمل جلد على الأقل ٦ مرات وعلى الأكثر ١٢ مرات والغرامة على الأقل ١٥ مليون روبية، وعلى الأكثر ٣٥ مليون روبية لمن يسمح أو يقدم التسهيلات للميسر، ووكالات الحكومة عن تطبيق هذا القانون هي؛ المحكمة الشرعية، وولاية الحسبة، وإدارة هيئة الشريعة الإسلامية. وحسب قبول البيانات في انتهاكات الميسر، كان انتهاك قانون الميسر قد نقص سنويا. ولو كان هناك كثير من المشكلات واردة في تطبيق هذا القانون، الحكومة الأتشوية قد سعت بقدر ما استطاع في مجال هذا التطبيق. ووسيلة لحصول النتيجة الناجح هي التعاون بين الحكومة والمجتمع في تطبيق الشريعة الإسلامية كافة في هذه الولاية، لنيل السعادة في الدنيا والآخرة إن شاء الله تعالى.

## قائمة المصادر والمراجع

- Abdi, Abi Abdirrahman Syaraf al-Haq Muhammad Asyraf as-Shadiqiy al-‘Azhim. *‘Aun al-Ma’bud Syarhu Sunani Abi Daud*. Beirut: Dar Ihya at-Turats al-‘Arabiy, 2001.
- Abbas, Syahrizal. *Syari’at Islam di Aceh*. Banda Aceh: Dinas Syariat Islam. 2009.
- Abduh, Muhammad dan Rasyid Ridha, Muhammad. *Tafsir al-Manar*. Beirut: Dar Ihya at-Turats al-‘Arabiy, 2002.
- Abdurrahman as-Suyuthi, Ramdhan Hafiz. *Mawqif as-Syari’ah al-Islamiyyah min al-Maisir wa al-Musabiqat ar-Riyadhiyyah wa at-Tilfiziuniyyah*. Kairo: Dar as-Salam, 2004.
- Abu bakar, Al Yasa’, *Syari’at Islam di NAD paradigma, kebijakan dan kegiatan*. Banda Aceh: Dinas Syari’at Islam, 2005
- \_\_\_\_\_. *Bunga Rampai Pelaksanaan Syari’at Islam (Pendukung Qanun Pelaksanaan Syari’at Islam)*. Banda aceh: Dinas Syari’at provinsi NAD, 2005
- \_\_\_\_\_, *Hukum Pidana Islam Di Nanggroe Aceh Darussalam*. Banda Aceh: Dinas Syari’at Islam, 2006.
- \_\_\_\_\_, *Sekilas Syari’at Islam di Aceh*. Banda Aceh: Dinas Syariat Islam, 2008.
- \_\_\_\_\_, *Wilayatul Hisbah: Polisi Pamong dengan Kewewenangan Khusus di Aceh*. Banda aceh: Dinas Syariat Islam. 2009
- Al-Bukhari, Abi ‘Abdillah Muhammad ibn Isma’il. *Shahih al-Bukhari*. Beirut: Dar al-Kutub al-‘ilmiyyah, 2002.
- Al-Qardhawi, Yusuf. *Al-Ijtihad fi as-Syari’ah al-Islamiyyah ma’a nazhrat Tahliliyah fi al-Ijtihad al-Ma’ashir*. Kuwait: Dar al-Qalam, 1985.
- Al-Zuhaili, Wahbah. *At-Tafsir al-Munir fi al-‘Aqidah wa as-Syari’ah wa al-Manhaj*. Damaskus: Dar al-Fikr, 2005.
- \_\_\_\_\_. *At-Tafsir al-Wasith*. Beirut: Dar al-Fikr al-Ma’ashir, 2001.
- An-Nawawi. *Al-Majmu’ Syarh al-Muhadzab*. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2002.
- \_\_\_\_\_. *Shahih Muslim Bisyarhi an-Nawawi*. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2003.
- As-Syathibi, Ibrahim ibn Musa. *Al-Muwafaqat fi Ushul as-Syari’ah*. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2007.
- At-Thabari, Muhammad ibn Jarir. *Jami’ al-Bayan fi Ta’wil al-Qur’an*. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1999.
- Dinas Syari’at Islam *Kompilasi Pedoman teknis Operasional*, Banda Aceh: Dinas syari’at Islam, 2004
- Dinas Syariat Islam, *Himpunan Undang-Undang Keputusan presiden Peraturan daerah/ Qanun instruksi Gubernur Berkaitan Pelaksanaan Syariat Islam*. Banda aceh: Dinas Syariat Islam Aceh, edisi ketujuh, 2009.

- Ibn al-‘Arabi, Abu Bakr Muhammad ibn Abdillah. *Ahkam al-Qur’an*. Cet. 3. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2003.
- Ibn Anas, Malik. *Al-Muwatha*. Istanbul: T.P, 1981
- Ibn Manzhur, Jamaluddin Muhammad ibn Mukarram. *Lisan al-‘Arab*. Riyadh: Dar ‘Alam al-kutub, 2003.
- Ibnu ‘Asyur, Muhammad Thahir. *Maqashid as-Syari’ah al-Islamiyah*, cet. 3. Yordania: Dar an-Nafais, 2001.
- \_\_\_\_\_. *Ushul an-Nizham al-Ijtima’I al-Islamiy*. Kairo: Dar as-Salam, 2005.
- Katsir, Ibnu. *Tafsir al-Qur’an al’Azhim*, Tahqiq: Musthafa as-Sayyid Muhammad, Cet.1. Saudi Arabia: Dar al-‘Alim al-Kutub, 2004.
- Komisi keistimewaan Aceh, *Data Penduduk Aceh*, Banda Aceh: Kantor Gubernur Daerah Istimewa Aceh, 2008.
- Mahkamah Syar’iyah provinsi Nanggroe aceh Darussalam. *Himpunan Perundang-undangan Tentang Mahkamah Syar’iyah di Provinsi Nanggroe Aceh Darussalam*. Banda Aceh: Mahkamah Syar’iyah, 2008.
- Muslim. *Shahih Muslim*. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1998.
- Sabil,Jabbar, dkk. *Syariat Islam di Aceh Problematika Implementasi Syari’ah*. Banda Aceh: Dinas Syari’at Islam, 2009
- Zaki Fuad, *Melihat syariat Islam dari Berbagai Dimensi*,Banda Aceh: Dinas Syariat Islam, 2007.

## المراجع الانترنت باللغات الأخرى

- A.Wisnu Brata, (2011), “Pelanggar Syariat Dicambuk”, access on June 3, 2011, from “ Kompas.Com”.  
<http://regional.kompas.com/read/2011/04/08/14324621/Pelanggar.Syariat.Dicambuk>
- Aknews, (2010), “Kontras Aceh Serukan Penghapusan Cambuk”, access on June 6, 2011, from “Aceh Kita”.  
<http://www.acehkita.com/berita/kontras-aceh-serukan-penghapusan-cambuk/>.
- Antaraneews, (2007), “BRR: Syariah Islam Tak Hambat Rehabilitasi Aceh”, access on May 24, 2011, from “Antara News”.  
<http://www.antaraneews.com/view/?i=1190480085&c=NAS&s=>
- Gang Rape, (2010), “Aceh’s Shariah Police ‘Stained Forever’”, access on May 31, 2011, from “thejakartaglobe”.  
<http://www.thejakartaglobe.com/home/acehs-shariah-police-stained-forever-by-gang-rape/352556>

Hina Magazine, (2007), "Kuntoro di Demo Mahasiswa", access on May 24, 2011, from "magazine Aceh Hari ini".

<http://www.hinamagazine.com/index.php/2007/09/26/kuntoro-didemo-mahasiswa/>

Serambi Aceh, (2011), "Penjudi Diarak Keliling Kota", access on June 3, 2011, from "Serambi Aceh News".

<http://aceh.tribunnews.com/news/view/54335/penjudi-diarak-keliling-kota>

Serambi Indonesia, (2010), "Main Judi, Empat Pelajar Dicokok", access on June 3, 2011, from "Aceh Tribun News".

<http://aceh.tribunnews.com/news/view/44398/main-judi-empat-pelajar-dicokok>

Serambi Indonesia, (2011), "Tujuh Penjudi Di cambuk", access on June 9, 2011, from "Aceh Tribun News".

<http://aceh.tribunnews.com/news/view/56179/warga-langsa-padati-masjid-darufallah>

Serambi Indonesia, (2011), "14 Penjudi Dieksekusi Cambuk", access on June 9, 2011, from "Aceh Tribun News".

<http://aceh.tribunnews.com/news/view/56605/14-penjudi-dieksekusi-cambuk>